

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

إشكالات ومخاطر التجارة الإلكترونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
مما لا شك فيه أن هناك تنامياً مطرداً وتجذراً متصاعداً، في المجتمع المغربي، لثقافة الاستهلاك الإلكتروني، من خلال التعامل المتزايد مع مواقع تجارية رقمية ومُتَاجِر إلكترونية افتراضية. وهو ما أفضى إلى كثافة حجم معاملات التجارة الإلكترونية، والتي لا تتوفر معطيات رسمية ودقيقة حولها.

غير أن التطور الذي يشهده هذا الاتجاه نحو التجارة الإلكترونية، بالنظر إلى ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت، بقدر ما يطرح فرصاً اقتصادية جديدة، بقدر ما يطرح إشكالات ومخاطر جدية ومتشعبة: اقتصادية واجتماعية وقانونية ومالية وجبائية وثقافية وصحية وحقوقية.

لذلك، ومن أجل تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين معاً في التجارة الإلكترونية، وحفظ وضمان حقوقهم معاً، ومن أجل خلق بيئة جاذبة ومحفزة لهذا النوع من التجارة ومواكبة تطورات عالمياً، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن مدى الحاجة، في تصور وزارتك، إلى عصرنه وملاءمة القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية مع هذا الاتجاه الرقمي؟ وبالتالي الحاجة إلى قانون خاص يوطر ويضبط التجارة الإلكترونية؟ لا سيما بالنظر إلى الاختلافات والفوارق الكبيرة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية المباشرة؟

كما نُسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الواجب اتخاذها والوسائل التي يتعين رصدها من أجل مراقبة هذه السوق الجديدة وضبطها، لا سيما من حيث الجودة والسلامة الصحية وأمن المعطيات الشخصية وحقوق المستهلك والمُورِد؟ وأيضاً حول تدابيركم بغاية الرفع من موثوقية معاملات التجارة الإلكترونية، وتبديد الغموض الذي يكتنف قواعدها، والقضاء على ظواهر النصب والاحتيال التي تشوبها، وتعميم خضوع النشاط التجاري الرقمي للضريبة تفعيلاً لمبدأ المساواة؟

وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني